التراث بين حركية الزمن ومقتضيات الواقع

ـأصول الفقه نموذجاـ

بقلم أ/ يوسي الهواري

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر للميلاد يقظة العالم الإسلامي وقد تمثلت هذه اليقظة في بروز حركة إصلاحية واسعة النطاق، بذلت جهود حثيثة لتدارك ما وقعت فيه الأمة من تخلف فكري واجتماعي، غير أن هذه الحركة الإصلاحية وإن اتفق روادها آنذاك على تشخيص واقع الأمة ووجوب الخروج من هذا الواقع إلى ما هو أفضل، إلا أنهم اختلفوا في سبل تجاوز هذا الواقع، وقد تجسد هذا الاختلاف في ظهور تيارين:

الأول تيار فكري إصلاحي علماني اتخذ من الغرب نموذجا ومرجعا له.

الثاني تيار فكري إصلاحي ديني يستلهم التراث في النهوض بهذه الأمة ويسعى جاهدا للإصلاح ضمن منظور التوافق والانسجام بين المعطيات التراثية ومقتضيات العصر الحديث.

ولا تزل هذه الحركة الإصلاحية بتياريها الفكريين إلى يومنا هذا تبذل الجهود الحثيثة في سبيل اللحاق بركب الأمم المتطورة مع ما بين هذين التيارين من فروق فكرية وأيديولوجية ولعل من أهم الأسئلة المطروحة على هذين التيارين

هو كيفية التعامل مع التراث الفكري للأمة وبعبارة أخرى إذا كان التجديد مطلبا يفرض نفسه في ظل ما نعيشه من تحولات وتطورات فأي تجديد ننشده أهو تجديد ينطلق من العدم ويتنكر لماض الأمة ويلهث وراء الحضارة الغربية أم هو تجديد يستمد أصوله من تراث هذه الأمة متمسكا بثوابتها وأصولها.

هذا ما سأحاول الإجابة عنه متخذا من أصول الفقه نموذجا من تراثنا الفكري لاعتبارات كثيرة منها:

أن أصول الفقه هو أرقى ما وصل إليه تراثنا الفكري.

أن أصول الفقه مرتبط ارتباطا وثيقا بنصوص الكتاب والسنة ومن هنا تأتي خطورة الحديث عن التجديد فيه وبالتالي ضرورة تحديد مفهوم التجديد فيه.

أن أصول الفقه هو مجال تخصصي ودراستي.

أولا: دواعي التجديد في أصول الفقه

إن علم أصول الفقه ليعد بحق من مفاخر الأمة الإسلامية، فهو نتاج أصيل أبدعته العقلية الإسلامية عبر مختلف العصور، فأصول الفقه هو المنطق الذي يمكن من فهم نصوص الشريعة وتطبيقها على الوقائع والحوادث، والمنهج الذي يكفل سبر أغوارها، والوقوف على آلياتها، وضوابطها الكلية التي هي مدار الأحكام الشرعية.

إن ظهور هذا المنطق، أو بالأحرى تأصيله عند المسلمين، منبعه حرصهم الشديد على فهم الوحي ومعرفة مقاصده ومراميه، فتحقيق العبودية لله لا

يمكن أن يكون إلا من خلال الوقوف على تعاليم هذا الوحي، التي ضمنت للناس صلاحهم في العاجل والآجل.

بيد أن فقه هذه التعاليم، والإحاطة بجوانبها الدقيقة، لا يتسنى لكل فرد من الأمة، خاصة بعد أن فسدت السليقة، وأصابت العجمة كلام العرب، فكان لا بد من وضع قانون كلي مرجوع إليه، يضمن مبدئيا فهما صحيحا لنصوص الكتاب والسنة، فكان للإمام الشافعي رحمه الله في أواخر القرن الثاني للهجرة السبق في وضع هذا القانون الكلي[1]، وتأصيل قواعده، وهذا بعد أن احتدم الصراع بين مدرسة أهل الرأي بالعراق، ومدرسة أهل الحديث بالحجاز.

فأراد الإمام الشافعي رحمه الله التخفيف من حدة هذا الصراع، وذلك بإيجاد قواعد ثابتة، وأسس محددة، تكون مرجعا لفض النزاعات، وأرضية خصبة للمناقشات والمناظرات، فكانت الرسالة للإمام الشافعي أول كتاب في أصول الفقه برز إلى الوجود[2].

هذا وإن الناظر في كتب الأصول، يلاحظ جليا أن علماء الأصول بعد الإمام الشافعي، وإن ساروا على هديه، ونسجوا على منواله، لم يتفقوا على كيفية واحدة في دراسة القواعد الأصولية، بل تعددت عندهم الطرق والمناهج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأفكار والمبادىء، شكلت منطلق هذه المناهج، وتبعا لهذه المناهج تحددت معالم المدارس الأصولية، وتميزت عن بعضها البعض. ومما لا شك فيه أن استقلال المذاهب الفقهية، وظهور الفرق الإسلامية، وانتقال علوم الإغريق إلى المسلمين، وغلق باب الاجتهاد، كل ذلك كان له

أثره البالغ في نشأة وتطور المناهج والمدارس الأصولية، كمدرسة الفقهاء ومدرسة المتكلمين.

إن المكتبة الإسلامية تحفل بكثير من روائع مصنفات أصول الفقه، والتي ألفها أصحابها إما على طريقة الفقهاء، وإما على طريقة المتكلمين، غير أنه لا بد من الاعتراف بكل شجاعة وموضوعية، أن طابع التعقيد الذي يغلب عليها، يجعلها صعبة المنال إذ يستحيل على الدارسين والباحثين في مجال الشريعة استخراج ما فيها من درر وكنوز.

وطابع التعقيد هذا أملته ظروف تاريخية وحضارية معينة، مما يجعل بقاء علم أصول الفقه على حالته الموجودة في كتب التراث أمرا يحتاج إلى نظر، إن لم أقل أمرا مستحيلا، وليس في هذا الكلام انتقاص من قدر علماء الأصول الأوائل ولا الحط من شأن مصنفاتهم الأصولية، فإن ما بدله الأوائل من جهود جبارة في سبيل وضع موازين دقيقة لفهم أصيل لنصوص الكتاب والسنة لا يمكن إقصائه إطلاقا، ولا يسع لأي أحد الاستغناء عن تراثهم الأصولي، لأنه المنبع الوحيد لأي دراسة أصولية جادة.

إن أي نقد يوجه لأسلفنا من علماء الأصول إنما هو موجه لنا، نحن الذين لم نحسن استغلال هذا التراث الأصولي، و لم ندرسه بما فيه الكفاية، وفي إطار ما نعيشه من تغيرات وتحولات حضارية غيرت طريقة التفكير ومناهج البحث، إن علمائنا رحمه الله مهما وجه إليهم من انتقاذ فإنهم اجتهدوا وبدلوا كل ما في وسعهم لخدمة هذه الشريعة واستفادوا من

علوم عصرهم كعلم المنطق وعلم الجدل وغيرهما من العلوم الأخرى، أما نحن فاقتصرنا على ما وجدناه من تراث أصولي قراءة وشرحا ليس إلا، ولم نستفد من علوم عصرنا وما أكثرها وليس هذا فحسب بل أحطنا تراثنا الأصولي بهالة من القداسة هي إلى العصمة أقرب.

إن إعادة النظر في تراثنا الأصولي بما في ذلك نقد مناهج البحث عند الأوائل وتقييمها تقييما موضوعيا بات أمرا ضروريا إذا ما أردنا أن نعيد لأصول الفقه اعتباره وأن نقربه لطلبة العلوم الشرعية وأن يكون عونا لنا على استنباط أحكام ما ستجد من أمور في عصرنا وما أكثرها وبالتالي القدرة على مواكبة هذا العصر بكل ما أفرزه.

إن أصول الفقه في رأيي مؤهل لأن يكون واجهة الفكر والثقافة الإسلامية فهو يعد بحق فلسفة التشريع الإسلامي وإذا كان الإسلام معجزا في كثير من جوانبه فإن الجانب الأكثر إعجازا في يومنا هذا هو الجانب التشريعي المتجسد في علم أصول الفقه وبالتالي تأتي أهمية تأهيل هذا العلم وبعبارة أخرى فإن تجديد أصول الفقه ضرورة يفرضها منطق التطور وحتمية تستمد أصولها من الحرص على مواكبة العصر والتعامل مع مستجداته وقضاياه.

لقد أصبح العالم قرية صغيرة على اتساعه ولقد أسهم في هذا التحول الخطير التطور التقني والمعلوماتي السريع ومما لاشك فيه أن هذا التحول الخطير أفرز مجموعة من المفاهيم والمعطيات ومن هنا أصبح التعامل معه والتواصل مع معطياته أمرا حتميا حتى لا نبقى خارج التاريخ ونتبوأ المكانة التي أرد الله لنا

وهذا يقتضي حتما إعادة صياغة الثرات بلغة جديدة قادرة على التعبير عن الذات ومنسجمة مع ما يطرحه العصر من مستجدات وقضايا، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية تجديد أصول الفقه كجزء لا يتجزأ من إعادة صياغة الثرات.

ثانيا: تحديد مفهوم التجديد في أصول الفقه

إن التجديد في علم أصول الفقه قد يثير مخاوف كثيرة وهي والحق يقال مخاوف مشروعة ولها ما يبررها خاصة وأن التجديد أصبح يعني عند الكثيرين ممن أغرمـــوا بالحضارة الغربية حتى النخاع طرح التراث جملة وتفصيلا أو إعادة صياغـــة هذا التراث بما يتوافق مع هذه الحضارة حتى ولول كان هذا على حساب ثوابتنا ومع ما علم من ديننا بالضرورة.

ومن هنا بات تحديد مفهوم التجديد في أصول الفقه أمرا ضروريا حتى لا يكون التجديد منفذا لبعض أدعياء التجديد يستظلون بمظلة الموضوعية والمنهجية العلمية لترويج أفكارهم الهدامة والتي يسعون من ورائها إلى التحلل من قيود الشريعة.

وقبل الحديث عن مفهوم التجديد في أصول الفقه أرى أنه لابد من التأكيد على أمور منها:

أن مصطلح التجديد ليس مصطلحا مبتدعا بل التجديد مصطلح شرعي ففي الحديث الذي رواه عبد اللّه بن عمرو مرفوعًا: " إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم، كما يخلق الثوب الخلق، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم " رواه الحاكم.

أن التجديد لا يفرض نفسه باعتباره تلبية لمتطلبات العصر أو استجابة لبعض الدعوات فحسب، بل التجديد مطلب شرعـــي ففي الحديث الذي رواه أبو داود في سننه، عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-قال: " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" وقد عرف التاريخ الإسلامي فئة من الأعلام أطلق عليهم اسم « المجددين » من أمثال الإمام الشافعي والإمام الغزالي، وغيرهما فالتجديد كان ملازما للإسلام منذ نشأته.

أن كثيرا من مسائل علم أصول الفقه ظنية وكونها على هذا الحال يستلزم أن مجال الاجتهاد فيها مفتوح على مصراعيه وبالتالي الاهتداء إلى مسائل جديدة خفيت عن القدامى أمر قائم والذي يطالع علم أصول الفقه يتبين له هذا الأمر جليا لما يراه من الخلاف في كثير من المسائل:

كاختلافهم في المصالح المرسلة، والاستحسان، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستصحاب وغيرها، بل حتى القياس وهو من الأدلة الأربعة الأساسية لدى المذاهب المتبوعة، فيه نزاع من الظاهرية وغيرهم.

وكذلك الإجماع لا يخلو من كلام حول إمكانه ووقوعه، والعلم به، وحجيته.

وليس هذا فحسب بل إن ما يتعلق بدلالات الألفاظ من قواعد وضعها أئمة هذا العلم، لضبط الاستنباط من الكتاب والسنة كان بدوره مسرحا للخلاف، كما يتضح ذلك في مسائل العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، والناسخ والمنسوخ. . . وغيرها.

بعدما تبين أن مصطلح التجديد ليس مصطلحا مبتدعا، يمكن تحديد مفهوم التجديد في إطار الغاية المنشودة من علم أصول الفقه:

-إن الغاية من أصول الفقه هي فقه نصوص الكتاب والسنة إذ بفقه النصوص تتحقق العبودية لله قال تعالى:" قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين" والحياة اليومية بما فيها حوادث ومستجدات جزء لا يتجزأ من العبادة المطلوبة من المكلف فبأصول الفقه يملك المسلمون القدرة على مجابهة الحياة اليومية بما أودع فيه الله سبحانه وتعالى من مستجدات ونوازل، فأصول الفقه على هذا الأساس متصل اتصالا وثيقا بواقع الحياة.

إن التجديد المنشود ضمن هذه الغاية هو إرجاع أصول الفقه إلى جوهره الحقيقي وهو القدرة على التعامل مع قضايا الواقع وملبساته وإيجاد الحلول المنسابة انطلاقا من نصوص الكتاب والسنة، فإن علم أصول الفقه بصورته التي هو عليها الآن في كتب القدامى قد ضل طريقه وابتعد عن غايته، فأصبح مسرحا للجدل العقلي العقيم، ومجالا لخلافات لا يترتب عليها أي أثر فقهي، وكنتيجة حتمية لهذا الوضع أصبحت مسائل هذا العلم مسائل يغلب عليها الجانب النظري التجريدي وهي على هذا الأساس مسائل عقيمـــة لا يمكن لها أن تلد فقها حيا عمليا.

والملاحظ هاهنا أن كون أصول الفقه على هذه الحال مناف لجوهره الحقيقي ولغايته السامية لكن غلق باب الاجتهاد الذي هو من أهم مظاهر انحطاط الأمة أدى بطبيعة الحال لأن يكون علم أصول الفقه مجرد نظريات

فكرية محضة ليس لها انعكاس في الوقع وقد أسهم كل من علم المنطق وعلم الكلام في إضفاء الطابع التجريدي العقلي على مباحث علم أصول الفقه، فالتجديد في علم أصول الفقه هو إحياء هذا العلم و تطهيره وتنقيته مما علق به من مخلفات عصور الانحطاط وجعله قادرا على مجابهة الحياة اليومية بتعقيداتها ومعضلاتها.

- إن تجديد أصول الفقه مرهون بمدى معرفتنا بمناهج الأصوليين وهذا حتى يتأتى نقد هذه المناهج وبكل موضوعية والحكم عليها إيجابا وسلبا ومن هنا فإن الإقدام على دراسة كتب التراث أمر لا بد منه كمرحلة أساسية لنقد هذا التراث، إنه لابد من الاعتراف وبكل شجاعة أن أصول الفقه بشكله الموجود في كتب التراث لا يمكن قبوله هكذا وبكل بساطة لاعتبارات كثيرة منها أولا ارتباط هذا التراث بظروف اجتماعية وفكرية كان لها تأثيرها في الفكر الأصولي آنذاك الأصولية ثانيا ما نعيشه الآن من تطورات على أكثر من مستوى لا يسمح ببقاء علم أصول الفقه على ما هو عليه.

إن النقد مرحلة أساسية من مراحل هذا التجديد، فنقد ما كتبه الأوائل ضرورة تفرضها حركية الزمن فالانتقال من مرحلة سابقة إلى مرحلة جديدة بحاجة ماسة إلى مراجعة شاملة، فإذا أردنا أن نصل في المستقبل إلى ما هو أفضل علينا أن ننظر إلى ما كنا عليه، ومثل هذا الأمر يفرض علينا عدم التحيّز للتراث أو ضده لما في ذلك من إلغاء لحركية الزمن ورفض مفهوم التطور في حين أن الانفتاح على إبداع الإنسان يفضي إلى رؤية شاملة للحياة والتاريخ.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين كيف أن التجديد ليس هو اعادة ما هو قديم في ثوب جديد فحسب بل هو أيضا الوصول إلى جديد لم يكن إما بطريق الأخذ من القديم أم بطريق الاجتهاد والتجديد بهذا المعنى يضمن بقاء الثرات واستمراريته لما في هذا الجديد من روح ذلك القديم.

إن التراث الأصولي يجب أن ينظر إليه على أنه إبداعٌ بشري وهو على هذا الأساس نسبي اقتضاه تفاعل الإنسان مع قضاياه الحادثة وقتها ومن الخطأ جعل هذا النسبي مطلقا لا يقبل التحويل ولا التغيير.

-إن التجديد المنشود في أصول الفقه بعيد كل البعد عن ذلك التجديد القائم على الاستلاب الحضاري نحو الغرب، فأدعياء هذا التجديد وإن كانت دعواهم مبررة بواقع الآمة المعاش إلا أنها تتخذ من الغرب نموذجا لا تحيد عنه البتة، وترى في الحضارة الغربية معيارا للتطور والرقي.

إن مثل هذا التجديد يؤدي حتما إما إلى رفض هذا التراث بحجة عدم قدرته على التجدد من داخله والانسجام مع الواقع بكل ما فيه من معطيات واعتباره عقبة كؤد في وجه التطور، وإما إلى إفراغ النصوص من محتواها ومضامينها وإخضاعها لنظريات كالبنيوية مثلا فبعضهم يؤلف كتابا يسميه قراءات القرآن بالجمع هذا القرآن الذي أنزل بلسان عربي مبين وبعضهم يعطي مفاهيم لأخرى للنصوص بحجة أن النص تشكل ضمن واقع ثقافي معين.

إن التراث الأصولي خاصة والتراث الإسلامي عامة يشكل البنية المعرفية للأمة الإسلامية وهو قادر على التجدد من داخله والانسجام مع مقتضيات العصر أما قول من يقول أن التراث مصدر من مصادر التخلف فقول لم يعد

قائما بل أصبح وجوب التعامل مع التراث أمرا حتميا لكون واقعا قائما يلقي بضلاله في أدهانا و مجتمعاتنا،كما أن هذا الثرات يملك من الخصائص ما يجعله يتجدد في نفسه لأنه ثرات يستمد أصوله من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وقد أراد الله لهذا الدين أن يكون خاتم الأديان ولهذه الشريعة أن تكون خالدة صالحة لكل زمان ومكان.

إن هذه النظريات التي حاول أدعياء التجديد إخضاع النصوص ثمرة لواقع معين ونتاج لفكر لا يعترف بالدين بل جاء أساسا ليقاوم الدين إذ الدين في نظـــره كان سببا أساسيا في تخلف أوربا في العصور الوسطى فليس إذن من الصواب تعميم هذه النظريات لكونها جاءت في إطار فكري وحضاري معين.

إنه لا بد في هذا السياق من التنبيه على مسألة هامة وهي أن التراث الإسلامي بصفة عامة وعلم أصول الفقه بصفة خاصة يختلف عن باقي العلوم في مصادر التلقي أو ما يعرف فلسفيا بنظرية المعرفة ومهما يمن من أمر تشعبات وتعقيدات هذه النظرية عند الغربيين فهي عند المسلمين بيضاء ليلها كنهارها كتاب الله تعالى و سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فهي مصادر الثقة التي يتحتم على الآخذ بعين الاعتبار لا تجاهلها كما تنادى بذلك أصول مناهج البحث العلمي المعاصرة.

-إن التجديد في أصول الفقه لا يتعد حما هذا الدين والمتمثل في قطعياتها التي ضمنت للأمة وحدتها الاعتقادية والفكرية والعملية.

الهوامش

[1] يكاد يجمع العلماء على أن أول من ألف في أصول الفقه هو الإمام الشافعي رحمه الله، قال ابن خلدون في مقدمته:" وكان أول من كتب فيه – أي أصول الفقه – الشافعي رضي الله عنه، أملى فيه رسالته المشهورة." المقدمة ص455.

[2] الرازي مناقب الإمام الشافعي ص 157 تحقيق د/أحمد حجازي السقا مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة 1986.